باختصار

تتبع التدفقات المالية

يقوم صندوق النقد الدولى حاليا ببناء قاعدة بيانات لتتبع تقلبات التدفقات المالية الدولية. وسوف تيسر قاعدة بيانات المسح المنسق لاستثمارات المحافظ المالية تقدير تدفقات استثمارات المحافظ المالية، وما يرتبط بها من دخول، وسوف تنهض بعملية تحليل الروابط بين تدفقات استثمارات المحافظ المالية والتغيرات فى أسعار الأوراق المالية، كما أنها سوف توفر معلومات عالمية شاملة حول ملكية الأوراق المالية عبر الحدود. ويمكن الدخول إلى قاعدة البيانات المذكورة من خلال الموقع الإحصائى لصندوق النقد الدولى على شبكة الإنترنت: *http://www-stg-ext/external/np/sta/index.htm.*

وطبقا لأحدث مسح، بلغت حيازات الأوراق المالية المعبرة عن حقوق ملكية الأسهم والديون فى ٦٧ اقتصادا مشاركا ١٢,٥ تريليون دولار - منها ٥,١ تريليون دولار عبارة عن أوراق حقوق ملكية الأسهم و٧,٤ تريليون دولار عبارة عن ديون، وذلك خلال ٢٠٠١. وكانت الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، واليابان أكبر البلدان المستثمرة، حيث مثلت ٣٨ فى المائة من إجمالى حيازات الأوراق المالية العابرة للحدود، بينما مثل الاتحاد النقدى الأوروبى ٣٥ فى المائة. وقد أستأثرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بحيازة الأوراق المالية المعبرة عن حقوق ملكية الأسهم، بينما استأثرت اليابان بتلك المعبرة عن الديون.

الكأس مليئة إلى نصفها

قام صندوق النقد الدولى بتغيير الطريقة التى يقيس بها سيولته، وذلك لتوفير فكرة أوضح عن قدرته على منح قروض جديدة غير ميسرة الشروط. ويوفر هذا المقياس الجديد، الذى يعرف باسم «القدرة على الالتزام الآجل لمدة عام واحد»، لصانعى السياسات والمحللين لأول مرة رقما ملموسا للموارد المتاحة، مقوما بالدولار وليس بالنقاط المئوية كما كان الحال من قبل. وصرح صندوق النقد الدولى أن مقياس القدرة على الالتزام الآجل لمدة عام واحد، الذى سيحل محل نسبة السيولة التقليدية، باعتباره المقياس الأساسى لسيولة الصندوق، سوف يزيد من شفافية تمويلاته. وفى نهاية عام ٢٠٠٢، توفر لدى صندوق النقد الدولى مبلغ ٧٤ مليار دولار باستخدام هذا المقياس. ويجرى نشر الرقم، الذى لا يتضمن ما يقدمه صندوق النقد الدولى من قروض بشروط ميسرة، وهى التى تخصص لبلدان العالم الأشد فقرا، بصورة أسبوعية وشهرية على موقع الصندوق على الإنترنت: *http://www.imf.org/external/fin.htm*

تحت عنوان: *Financial Activities: Week-at-a-Glance and Financial Resources* و *Liquidity Monthly.*

كم تغيرت الأمور

تقول مارجريت دى فرى، الحاصلة على جائزة كارولين شوبيل لعام ٢٠٠٢ من الجمعية الاقتصادية الأمريكية: « خلال حقبة الأربعينيات، كان من الشائع أن ينظر إلى خبيرات الاقتصاد كباحثات وليس كمديرات فى مناصب مسؤولة يتفاوضن مع الدول أو يضعن السياسة الاقتصادية».

وتردف السيدة دى فرى، البالغة من العمر ٨١ عاما، الخبيرة الاقتصادية والمؤرخة سابقا لدى صندوق النقد الدولى، قائلة: « من دواعى سعادتى أن النساء يشغلن الآن مناصب مرموقة جدا فى صندوق النقد الدولى».

مارجريت دى فرى وبيدها الجائزة

تقييم الرقابة

من المقرر أن يقوم مكتب التقييم المستقل بصندوبق النقد الدولى بتقييم دور الصندوق فى الأرجنتين، كواحد من ثلاثة مشروعات للتقييم من المزمع القيام بها للعام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤. صرح بذلك مدير مكتب التقييم المستقل مونتيك سينغ أهلووليا. كما سيقوم المكتب أيضا بتقييم تجربة صندوق النقد الدولى فى برامج تقليل أعداد الفقراء فى البلدان منخفضة الدخل، وبرنامج الصندوق للمساعدة الفنية. ويرد موجز لنطاق هذه المشروعات الثلاثة والمحاور التى تركز عليها على موقع مكتب التقييم المستقل على شبكة الإنترنت: *www.imf.org/ieo* وقد بدأ بالفعل العمل فى أول هذه المشروعات الثلاثة - وهو تقييم وثائق استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء، وتسهيل تخفيض أعداد الفقراء والنمو، وذلك بالتعاون مع إدارة تقييم العمليات بالبنك الدولى.

العقد المفقود

صدر عن صندوق النقد الدولى كتاب جديد بعنوان عقد اليابان المفقود: سياسات للنهضة الاقتصادية، يقتفى أثر قصة الركود الممتد فى اليابان، ويقترح استراتيجيات للنهوض. ويمكن طلب الكتاب من إدارة مطبوعات صندوق النقد الدولى.

٣٠ عاما مضت فى مجلة التمويل والتنمية

بعض الأمور لا تتغير

« ما هو الدخل، وكيف يتعين قياسه، تلك قضية مازالت تحدث انشقاقا داخل مهنة المحاسبة، وبين المحاسبين، من جهة، وبين خبراء الاقتصاد والاحصاء، من جهة أخرى .... إلا أن الحقيقة - لسوء الحظ - هى أن محاسبة المشروعات - حاليا تفتقر إلى الاتساق والتناغم من حيث ممارستها الحالية ونظريتها على السواء ».

من مقال بقلم أدولف . جيه . اتش . إنتهوفن فى عدد آب / أغسطس ١٩٧٣ من مجلة التمويل والتنمية

مياه صالحة للشرب

تسلط الأمم المتحدة الأضواء هذا العام على الموارد المائية. وقد أعلنت عام ٢٠٠٣ عاما دوليا للمياة النقية. وسوف تقدم فى آذار / مارس تقريرها عن تنمية *المياه فى العالم*، وهو التقرير الأول ضمن سلسلة من التقارير المقرر نشرها كل ثلاثة أعوام حول وضع أزمة المياه فى العالم.

ويحدد التقرير ثلاث قضايا ومشكلات حاسمة، كما توضحها دراسات متعمقة لحالات أحواض أنهار منتقاة. ومن أهداف العام الدولى للمياه التشديد على أحد أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية، وهو تخفيض نسبة سكان العالم الذين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب السليمة أو لا يقدرون حاليا على الحصول عليها إلى النصف، ووقف الاستغلال غير المستدام للموارد المائية. وقد أقر هذا الهدف، الذى صادق عليه مؤتمر القمة العالمى حول التنمية المستدامة، الذى عقد العام الماضى فى جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، الدور الرئيسى الذى تلعبه المياه فى الزراعة، والطاقة، والصحة، والتنوع الأحيائى، والنظم البيئية، وكذلك فى المعركة ضد الفقر.

وفى هذا الصدد، يقول ألبرتو تيادا ـ جيبيرت، منسق اليونسكو لعام المياه: « إن هذا العام يمثل فرصة رائعة لزيادة الوعى بقضايا المياه، ولحفز الناس من جميع الأعمار على المشاركة».

وتوضح التقديرات المستقبلية أنه من المرجح أن تزيد الآثار المجمعة للنمو السكانى، والاحترار العالمى، وسوء إدارة الموارد المائية القائمة بدرجة كبيرة عدد البلدان التى تعانى بشدة أزمة المياه خلال العقود التالية. وهناك مزيد من المعلومات على الموقع التالى: *http://www.wateryear2003.org.*

البطالة تتزايد

وجدت دراسة لمنظمة العمل الدولية أن عامين من الركود الاقتصادى دفعا عدد الأشخاص الذين لا يجدون وظائف على النطاق العالمى إلى رقم قياسى هو ١٨٠ مليون، مع تضاؤل آفاق التحسن فى موقف العمالة العالمى هذا العام. وقد قال خوان سومافيا المدير العام للمنظمة: «إن موقف العمالة فى العالم يتدهور بصورة مثيرة. وفى حين ينضم عشرات الملايين لصفوف العاطلين أو لفقراء العاملين، فإن الآفاق غير المؤكدة لحدوث انتعاش اقتصادى عالمى تجعل عكس هذا الاتجاه أمرا غير محتمل فى ٢٠٠٣». وتقدر المنظمة فى دراسة جديدة عنوانها اتجاهات العمالة العالمية، إنه منذ عام ٢٠٠٠، زاد عدد العاطلين على النطاق العالمى ٢٠ مليونا. وكان أكثر من تضرروا هم النساء والشباب، الذين تتوافر لهم فى الغالب وظائف معرضة على نحو خاص للصدمات الاقتصادية، كما يقول التقرير.

أصحاب سبع صنائع

منظمة الأغذية والزراعة بصدد استهلال المرحلة الثانية من برنامج لمساعدة البلدان النامية على التفاوض بصورة أفضل فى الجولة الجديدة من محادثات التجارة الدولية. وسوف تعقد سلسلة من الحلقات الدراسية الفنية، من شأنها أن تمكن البلدان من تحليل الخيارات والتداعيات المحتملة لمحادثات التجارة وسبل تعزيز مراكزها التفاوضية فى منظمة التجارة العالمية. وفى هذا الصدد يقول هارمون توماس الخبير الاقتصادى فى منظمة الأغذية والزراعة: «غالبا لا تمتلك البلدان ما تحتاجه من موارد بشرية، وبعض الوفود لديها مئات من المفاوضين المكرسين لهذا العمل ومجموعات من الخبراء المتخصصين، لكن هناك وفودا أخرى ليس لديها سوى خبير واحد أو خبيرين يتحتم عليهما أن يتخذا طائفة من القرارات الصعبة ».

مناسبات قادمة فى ٢٠٠٣

٢٤-٢٦ آذار/مارس	الاجتماع السنوى للبنك الأمريكى للتنمية	ميلانو ـ إيطاليا
١٢-١٣نيسان /أبريل	إجتماع الربيع لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى	واشنطن
٤-٥ آيار/ مايو	الاجتماع السنوى للبنك الأوروبى للإنشاء والتعمير	طشقند ـ أوزبكستان
٢١-٢٣ آيار/ مايو	الاجتماع السنوى للبنك الآسيوى للتنمية	إسطنبول ـ تركيا
٢٣-٢٤ أيلول/ سبتمبر	الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى	دبى ـ الإمارات العربية المتحدة
١٠-١٢ كانون الأول/ ديسمبر	القمة العالمية حول مجتمع المعلومات	جنيف سويسرا